

سهيل المزروعي: «وزارة الطاقة» تعمل على إنجاز مشروع سوق الكهرباء في الإمارات



أبوظبي/ وام

قال سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي، وزير الطاقة والبنية التحتية: إن قطاع النفط العالمي كان متزناً خلال العام 2022 بفضل جهود تحالف «أوبك+» والقرارات الاستباقية المدروسة والتعامل مع المتغيرات بمهنية عالية، والتي أسهمت في استقرار الأسواق.

وأضاف المزروعي على هامش فعاليات القمة العالمية للحكومات 2023.. أن قطاع النفط سيشهد خلال العام الحالي 2023 العديد من التحديات على المدى الطويل تتمثل في عدم وجود استثمارات كافية ويجب أن يتم توجيه استثمارات جديدة في هذا القطاع الحيوي.. مستبعداً أن يشهد قطاع الطاقة على المدى القصير أي تحديات قد تؤثر في المشهد العالمي.

وأشار إلى أن القمة العالمية للحكومات منصة دولية لاستشراف مستقبل الطاقة الذي تقود الإمارات فيه مجموعة من المبادرات العالمية والتي تتزامن مع استضافة الدولة لفعاليات مؤتمر الأطراف «كوب 28» لتشكل فرصة مهمة لتسليط

الضوء على جهود الدولة في مجال تحول الطاقة، إذ يعد سوق الكهرباء أحد المشاريع الاستراتيجية ذات الأولوية التي تعمل على إنجازها الوزارة والتي تتماشى مع رؤية وتوجهات الدولة المستدامة.

وقال: «إن حضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للقمة مثل تشريفاً لنا كون الدولة المصرية قدمت تجربة رائدة في التعامل مع التحديات على مستوى المنطقة».

وأضاف أن مشروع سوق الكهرباء يهدف إلى إنشاء سوق لتداول الكهرباء على مستوى الدولة مع إمكانية التوسع خارج نطاق الدولة وتعزيز فرص تصدير الكهرباء للخارج.

وأشار المزروعي إلى أن الاستراتيجية الوطنية للطاقة 2050 التي أطلقتها وزارة الطاقة والبنية التحتية وهي أول استراتيجية موحدة للطاقة في الدولة تستهدف الوصول للطاقة النظيفة بنسبة 50% من مزيج الطاقة المستقبلي ورفع كفاءة الاستهلاك بنسبة 40% في قطاعات الاستهلاك المختلفة لذا يعد سوق الكهرباء أحد المسارات الاقتصادية المهمة المنبثقة من الاستراتيجية والتي تساهم في رفع اقتصاديات القطاع وخلق فرص عمل جديدة.

وقال المزروعي: تماشياً مع إعلان الدولة عن مبادرة الإمارات الاستراتيجية للحياد المناخي بحلول 2050 وإطلاق في جلاسكو يتوافق قطاع COP26 خارطة طريق لإنتاج الهيدروجين لدعم الحياد الكربوني «في قمة التغير المناخي الطاقة في الإمارات مع التوجه العالمي الجديد نحو التحول في الطاقة وتقليل البصمة الكربونية، ومن المتوقع أن تساهم كفاءة الإنتاج في قطاع الكهرباء في تخفيض التكاليف والانبعاثات الكربونية حتى عام 2030 والاستفادة من التكنولوجيا النظيفة لتحقيق التنمية المستدامة».

وأضاف أن مشروع سوق الكهرباء يعد أحد المسارات الاقتصادية المهمة لمساهمة قطاع الطاقة في التنوع الاقتصادي وترسيخ المكانة العالمية لدولة الإمارات في قطاع الطاقة ضمن خطة الخمسين عاماً المقبلة. وحول التوجه المستقبلي للدولة في قطاع الطاقة.. قال سهيل المزروعي إن الوزارة تعمل على تطوير سوق الكهرباء بطريقة تسمح بالتوسع التدريجي للسماح بمزيد من منتجات وبيع سوق الكهرباء وزيادة نسبة المشاركة في السوق وكمية التداول في الوقت نفسه، حيث من المتوقع لسوق الكهرباء عند اكتماله المساهمة في تعزيز كفاءة شبكة الكهرباء في الدولة بما يضمن أمن الطاقة واستدامتها.

وحول التعديلات المتعلقة باستراتيجية الإمارات للطاقة 2050 للوصول إلى الحياد المناخي.. أوضح أنه بعد إعلان الدولة عن مبادرة الوصول للحياد المناخي بحلول عام 2050 تم البدء بالمراجعة الأولى للاستراتيجية الوطنية للطاقة 2050 والتي تم إطلاقها من قبل وزارة الطاقة والبنية التحتية، وهي أول استراتيجية موحدة للطاقة في الدولة.

وأضاف أنه جار مناقشة واعتماد مستهدفات مزيج الطاقة المستقبلي ورفع كفاءة الاستهلاك في قطاعات الاستهلاك المختلفة مع الشركاء الاستراتيجيين مع تحديد المسارات الاقتصادية المهمة المنبثقة من الاستراتيجية، والتي تساهم في رفع اقتصاديات القطاع وخلق فرص عمل جديدة.

وأشار المزروعي إلى أن أهم التعديلات على الاستراتيجية هي الاستغناء عن نسبة 12% من الفحم النظيف كمصدر للطاقة ضمن مزيج الطاقة في 2050 والعمل على زيادة مساهمة نسبة الطاقة المتجددة والنظيفة والتي ستلعب دوراً رئيسياً في خفض الانبعاثات الكربونية، إضافة إلى العمل على الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين والذي سيكون له دور كبير في الصناعات الثقيلة والتي تستهلك جزءاً كبيراً من الطاقة الإنتاجية.. فضلاً عن تحديث مستهدفات خفض الانبعاثات الكربونية من 70% إلى 100% بحلول عام 2050 وزيادة كفاءة الطاقة.

وقال إن دولة الإمارات تنعم بإمكانيات ضخمة من الطاقة الشمسية كما أن انخفاض تكاليف الطاقة الشمسية يساهم في تعزيز أمن الطاقة في الدولة وقدرتها التنافسية بطريقة اقتصادية وبأسعار معقولة، حيث تتطلب الزيادة في مصادر الطاقة المتجددة ترقية النقل والاستثمارات في تقنيات التخزين لتلبية متطلبات الطاقة بشكل موثوق، ومع انخفاض تكاليف التخزين بالإضافة إلى تسويق تقنيات التخزين طويلة الأمد، وسيلعب تخزين تقنيات التخزين طويلة الأمد دوراً

رئيسياً في إزالة الكربون من الشبكة بطريقة موثوقة وبأسعار معقولة. وأضاف أن وزارة الطاقة والبنية التحتية تعمل على استحداث القوانين والسياسات التي من شأنها أن تلعب دوراً كبيراً في المرحلة القادمة في تعزيز أمن الطاقة واستدامتها ومعقولية أسعار الطاقة للمرحلة القادمة.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024